عقد خدمة بوابة الدفع الالكتروني لبطاقات الائتمان

حرر هذا العقد لتقديم خدمة سداد فواتير المشتريات عن طريق بوابة كي نت للدفع الالكتروني ("العقد") بين كل من:

اولا: البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)، ومقره الكويت صندوق بريد 2861 – الصفاة 13029- الكويت – ويمثله في هذا العقد ياسر عبد المحسن مظفر بصفته رئيس مركز البطاقات. تلفون: 22990141. بريد الكتروني: merchants@cbk.com (ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول و/أو ب "البنك ").

ثانيا: التاجر والموضحة بياناته بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية (ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني و/او "التاجر" و/أو "العميل").

يشار اليهما مجتمعين بـ "الأطراف".

وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصلاحيتها القانونية للاتفاق والتعاقد، اتفقا على ما يلي:

1. التمهيد:

(أ) حيث أن البنك بصفته عضو في فيزا انترناشيونال ("**Visa**") و ماستر كارد انترناشيونال ("**MasterCard**") ويونيون باي انترناشيونال ("**UnionPay**")، يقدم خدمات كما هو مبين وموصوف في هذه الاتفاقية والمشار اليها بـ ("**الخدمات**").

(ب) حيث أن البنك والتاجر (العميل) وافقا على يقوم البنك بتقديم الخدمات للتاجر (العميل) عبر الشبكة العنكبوتية.

(ت) حيث أن البنك والتاجر (العميل) وافقا ان مدة وشروط الخدمات المكتسبة عبر الشبكة العنكبوتية هذه، تحكم العلاقة بين البنك والتاجر (العميل) لجميع منتجات وخدمات التاجر (العميل) المتاحة عبر الشبكة العنكبوتية.

(ث) حيث ان البنك والتاجر (العميل) وافقا ان ان شروط التجارة الالكترونية هذه تحكم صراحة دون حصر منتجات البرمجيات، خدمات استضافة المواقع الالكترونية، خدمات بوابة الدفع الامنة، وخدمات الدعم ذات العلاقة والصيانة المتحصل عليها من قبل البنك فيما يتعلق بمنتجات التاجر (العميل) وخدماته المتاحة عبر الشبكة العنكبوتية.

(ج) حيث ان التاجر (العميل) يتفهم ويوافق على انه قد يطلب منه ان الدخول في اتفاقيات اخرى محددة فيما يتعلق بـ منتجات البرمجيات/ خدمات استضافة المواقع الالكترونية او اية منتجات وخدمات التجارة الالكترونية وفقا لما يقرره البنك بتقديره المنفرد.

(ح) حيث ان التاجر (العميل) تعزيزا لأعماله التجارية يرغب في قبول بطاقات الائتمان كما هي مبينة وموضحة بالتفصيل لاحقا في التعريفات ويشار اليها هنا بـ ("**البطاقات**") والتي تصدر من قبل الاعضاء الموضحة بالتفصيل لاحقا في التعريفات ويشار اليها هنا ("**المخطط**") و لقيام البنك بتمرير المعاملات الناتجة كما الموضحة بالتفصيل لاحقا في التعريفات ويشار اليها هنا ("**المعاملات**") وفقا للشروط والاحكام المبينة في اتفاقية التاجر هذه.

(خ) حيث ان البنك قد اعتمد قواعد مكتوبة و لوائح و كتيبات النظام، اجراءات ومتطلبات كما هو مبين ومفصل في التعريفات ويشار اليها فيما بعد بـ ("**القواعد**") متعلقة في جوانب تنفيذ المعاملات.

(د) حيث ان البنك والتاجر (العميل) هما طرفين مستقلين يتعاقدان لتقديم خدمات ولا يمثل أي منهم وكيلا او شريكا للاخر.

لذا، وبالاشارة الى الوعود المتبادلة بين الطرفين بموجب هذه الاتفاقية، والى الاعتبارات الاخرى ذات الصلة، يتفق الطرفان على ما يلي:

2. التعريفات:

المصطلحات المستخدمة في عقد بوابة الدفع الالكتروني لبطاقات الائتمان هذا يتعين أن يكون لها المعاني المبينة ادناه:

"التاجر" يعني الشخص أو الكيان المسمى في اتفاقية التاجر هذه (بما يشمل تطبيق التاجر (العميل) وفقا للملحق 1 من هذه الاتفاقية)، وفي حال الاعتماد والقبول من قبل البنك ويتصل في التاجر (العميل) بتزويد المنتجات و/او الخدمات للزبائن ويرغب بقبول بطاقات الائتمان و/او بطاقات السحب الالي والتي تحمل اسم وشعار VISA او MasterCard اوUnion Pay International والتي يخول البنك التاجر (العميل) لقبولها كوسيلة لسداد البضائع و/او الخدمات.

"البطاقة" تعني بطاقة الائتمان او بطاقة السحب الالي او بطاقة الدفع المسبق سارية المفعول والتي تحمل علامة الخدمة VISA او MasterCard او Union Pay International.
"المخطط" يعني أي كيان يتم تشكيله لإدارة وترويج البطاقات (بما يشمل بدون حصر، VISA او MasterCard او Union Pay International).

"المعاملة" تعني البدء بعملية بيع أو إتمام عملية بيع/تأجير على منتجات التاجر عن طريق استخدام بيانات بطاقة الائتمان بشكل ائتمان لحامل البطاقة (المستهلك / المشتري) من قبل التاجر (العميل) بموجب سجل مبيعات أو سجل ائتمان تباعا.

"القواعد" تعني القواعد المكتوبة واللوائح من كتيبات النظام، إجراءات ومتطلبات، والبيانات والتفسيرات وأية متطلبات أخرى (سواء كانت تعاقدية او غير ذلك) سواء المفروضة أو المعتمدة من قبل أي مخطط وكما يتم تعديلها من وقت لآخر. سوف يقوم البنك بتوفير القواعد ذات الصلة للتاجر (العميل) من خلال إشعار مسبق عند وجود أي تعديل على القواعد.

"التفويض" يعني الموافقة من قبل أو نيابة عن بنك الإصدار للمصادقة على اجراء المعاملة لأجل التاجر (العميل) أو بنك منتسب آخر. والتفويض يشير فقط إلى صلاحية الحد الائتماني لحامل البطاقة (المستهلك / المشتري) وقت طلب التفويض ولا يكون ضمان بأن المعاملة قانونية/مقبولة.

"الطلبية" تعني عادة قيمة المعاملات لليوم، بما يشمل سجلات البيع وسجلات الائتمان، على أن يتم إجراؤها من قبل البنك عند نهاية كل يوم عمل.

"يوم عمل" يعني أي يوم يكون البنك التجاري الكويتي مفتوح للعمل، غير أيام الجمعة أو السبت أو عطلات البنك الأخرى.

"حامل البطاقة" (المستهلك / المشتري) يعني الفرد الذي يكون إسمه ظاهرا على بطاقة صالحة وأي مستخدم معتمد لتلك البطاقة.

"التكلفة المستردة" تعني الإجراء الذي من خلاله يتبين ان سجل البيع او أي دلائل اخرى لتعامل البطاقة (او أي جزء متنازع فيه) قد تم رفضه او اعادته الى البنك او البنك المصدر، وذلك بعد ان تم تقديمه الى شبكة التسوية اللازمة وفقا للقواعد، وذلك لعدم التماشي مع القواعد بما يشمل دون حصر نزاعات حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) حيث تكون المسؤولية على التاجر (العميل).

"سجل الائتمان" يعني كافة المستندات أو السجل الالكتروني لتلك المستندات المتطابقة مع القواعد والمستخدمة لإثبات أي رد أو تعديل سعر يتم إعطاؤه من قبل التاجر (العميل) لحامل البطاقة (المستهلك / المشتري) من أجل معاملة البيع السابقة. كل نموذج سجل ائتمان يجب اعتماده من قبل البنك التجاري الكويتي.

"رسم الخصم" يعني المبلغ المحمل على التاجر (العميل) من أجل إجراء معاملات البطاقة اليومية الخاصة به، والذي يتم حسابه كنسبة مئوية للمبلغ الإجمالي لسجلات مبيعات التاجر(العميل) . ورسم الخصم الذي لا يتعين تعويضه للتاجر (العميل) حتى عندما يحتاج التاجر (العميل) أن يؤدي أي رد أو تعديل ثمن بعد إتمام سجل البيع. ورسم الخصم يتعين

استقطاعه من مبلغ المبيعات الإجمالي المكتسب من قبل البنك التجاري الكويتي من التاجر (العميل)، وصافي الائتمان يتعين دفعه لحساب تسوية التاجر (العميل).

"السجل الالكتروني" يعني البيانات التي يتم تحريرها بالشكل المقبول من قبل البنك وتكون مناسبة للمعالجة الالكترونية.

"رسم التبادل" يعني الرسم الذي يتم دفعه يوميا من قبل البنك الى VISA او MasterCard أو Union Pay International أي مخطط اخر من أجل قيد سجلات البيع وسجلات الائتمان في شبكات التسوية ذات الصلة.

"بنك الإصدار" يعني البنك الذي اصدر البطاقة لحامل البطاقة (المستهلك / المشتري).

"رقم حساب التاجر" يعني الرقم المخصص والصادر من قبل البنك التجاري للتاجر (العميل) عند قبول اتفاقية التاجر هذه من قبل البنك. رقم حساب التاجر (العميل) يستخدم للتعريف بالتاجر (العميل) لمعاملات المحاسبة، الفوترة، خدمات المستهلك واي امور اخرى متعلقة بالخدمات.

"حجم معالجة المبيعات الشهرية" أو **"حجم المبيعات الشهرية"** يعني المبلغ الإجمالي بالدينار الكويتي لسجلات مبيعات البطاقات، قبل العائد أو الرد أو التبادل الذي يتم استحداثه من قبل التاجر (العميل) وتتم معالجته من قبل البنك التجاري الكويتي خلال شهر تقويمي بموجب اتفاقية التاجر هذه.

"المنتجات" يعني البضائع و/أو الخدمات التي يتم بيعها أو تأجيرها أو تقديمها من قبل التاجر (العميل).

"المشتري" هو الفرد الذي يقوم بإجراء المعاملة مع التاجر (العميل) لغرض شراء المنتجات ويقدم معلوماته للتاجر (العميل) عبر موقع الانترنت الخاص بالتاجر (العميل) على سبيل المثال لا الحصر المعلومات في شاشة الآمنة (secure screen).

"تكرار المعاملة" يعني المعاملة التي بها يقوم التاجر (العميل) بتحميل بطاقة حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) بصورة دورية من أجل تكرار البضائع أو الخدمات (مثل، الأقساط التأمينية الشهرية، الاشتراكات السنوية، رسوم العضوية السنوية) والتي لابد من تسليمها أو أداؤها دوريا.

"سجل المبيعات" يعني جميع المستندات أو السجل الالكتروني لتلك المستندات لإثبات بيع المنتجات من خلال استخدام البطاقات. نماذج كل سجل مبيعات يجب اعتماده من قبل البنك.

"الخدمات" تعني أنشطة الاكتساب المتعهد بها من قبل البنك (بما يشمل من قبل أو من خلال مزودي الخدمة المعتمدين من الغير) للحصول على وتسوية معاملات بطاقة VISA او MasterCard او Union Pay International المتعهد بها من قبل حاملي البطاقات على الموقع الالكتروني للتاجر (العميل) من أجل شراء البضائع/ الخدمات، المسجل بالكويت، وجميع الأنشطة الأخرى اللازمة للبنك لأداء الوظائف المطلوبة بموجب اتفاقية التاجر هذه لجميع البطاقات، إن وجدت، والتي قد تتم تغطيتها بموجب اتفاقية التاجر هذه.

"التحويل" يعني العملية التي بموجبها يتم تحويل سجلات البيع وسجلات الائتمان في شكل سجلات الكترونية.

3. النسخ/النماذج الموحدة وطرق التواصل:

هناك طريقتان تمكنك من التواصل من خلالهما مع بوابة الدفع المرتبطة بعمليات الدفع Payment Server لتمرير المعاملات وهما طريقة إعادة التوجيه Redirect Method والطريقة المباشرة Direct Method (**"دفع الموكل"**). والطريقة التي تقوم باختيارها تكون مرتبطة بشكل مباشر بالنموذج الموحد عمليات الدفع بين ثلاث أطراف (3-Party Payments) أو عمليات الدفع بين طرفين (2-Party Payments) التي يتم استخدامها من قبل التاجر (العميل)، على سبيل المثال: قد يكون لديك متجر على موقع الكتروني يستخدم عمليات الدفع التي تتم بين ثلاث

أطراف وفي نفس الوقت يقوم مركز الاتصال بتلقي الأوامر عبر الهاتف باستخدام نظام عمليات الدفع التي تتم بين طرفين. وكل من التطبيقين يمكنهما استخدام نظام الدفع من قبل التاجر (العميل) Payment Client في نفس الوقت.

بخصوص تطبيقات الموقع الالكتروني، فإنه من الضروري أن يكون لديك شهادة نظام الاتصالات الأمن (SSL) التي يتم إصدارها من جهة موثوق بها لتشفير البيانات بين المتصفح الخاص بصاحب البطاقة (المستهلك / المشتري) والموقع الالكتروني للتاجر (العميل). بالنسبة للتطبيقات الأخرى، فإن أسلوب حماية وأمن المعلومات يختلف. ومع ذلك، يمكنك تجميع بيانات البطاقات بشكل آمن وتمريرها في المعاملة دون تخزينها في قاعدة بيانات.

بالنسبة لتخزين البيانات، فإن كلاً من نظام عمليات الدفع بين طرفين أو نظام الدفع بين ثلاث أطراف باستخدام النماذج الموحدة لبيانات البطاقات يفرض بعض الالتزامات التي يتعين عليك الالتزام بها في حال قيامك بتخزين بيانات البطاقات. وتقوم المؤسسة المالية التي تتعامل معها بتحديد المتطلبات الأمنية اللازمة لتجميع وتخزين بيانات البطاقات حسب شروط وتوصيات معايير صناعة بطاقات الدفع ومعايير أمن البيانات PCI-DSS https://pcisecuritystandards.org

3.1. عمليات الدفع بين طرفين 2-Party Payments، النموذج الموحد

التجار الذين يرغبون في أن يكون لديهم تحكم تام في المعاملات وإدارة الصفحات الالكترونية الخاصة بهم والمتعلقة بعمليات الدفع يتعين عليهم استخدام نظام عمليات الدفع بين طرفين /النموذج الموحد لنظام عمليات الدفع المباشر 2-Party/Direct Payments Integration Model.

إن تطبيق نظام عمليات الدفع بين طرفين /النموذج الموحد لنظام عمليات الدفع المباشر 2-Party/Direct Payments Integration Model يتطلب منك تجميع بيانات صاحب البطاقة (المستهلك / المشتري) بشكل آمن ثم استخدام نظام الدفع الالكتروني من قبل التاجر (العميل) Virtual Payment Client لإرسال طلبات المعاملة مباشرة إلى بوابة الدفع المرتبط بعمليات الدفع Payment Server. وهذه العملية تسمى أيضاً نموذج إدارة أمن بيانات البطاقات التي يتم تجميعها من قبل التاجر (العميل) أو نموذج التعامل المباشر مع تلك البيانات من قبل التاجر (العميل) merchant – managed or direct model. وهذا النموذج يعني أنك تتحمل مسئولية تأمين أرقام وبيانات البطاقات لأصحابها.

ويقوم صاحب البطاقة (المستهلك / المشتري) من خلال النموذج الموحد لعمليات الدفع التي تتم بين طرفين بإصدار طلب وتزويدك ببيانات بطاقته (نوع ورقم البطاقة وتاريخ انتهائها) وذلك إما عن طريق البريد أو من خلال الهاتف (MOTO transaction) بما في ذلك أنظمة خدمة الاستعلام الصوتي (IVR) أو من خلال بعض التطبيقات المتعلقة بالبطاقات مثل نظام التذاكر Ticketing System.

وتستطيع تطبيق النموذج الموحد لعمليات الدفع التي تتم بين طرفين في حال تفضيلك قيام أصحاب البطاقات بتزويدك ببيانات بطاقاتهم (نوع ورقم البطاقة وتاريخ انتهائها) بدلاً من تقديمها إلى شبكة بوابة الدفع المرتبطة بعمليات الدفع. وتنطوي عمليات الدفع التي تتم بين طرفين على مخاطر عالية مقارنة بعمليات الدفع التي تتم بين ثلاثة أطراف حيث أنك تكون مسئولاً عن حماية بيانات البطاقات.

1. يقرر صاحب البطاقة (المستهلك / المشتري) إجراء عملية شراء وتقديم بيانات بطاقته إلى متجرك الالكتروني بشكل مباشر.
2. يقوم التطبيق الخاص بك بتجميع البيانات المتعلقة بطلب صاحب البطاقة (المستهلك / المشتري).
3. بالإضافة إلى ذلك، يتم صياغة طلب المعاملة وإرساله من خلال بروتوكول نقل النص التشعبي HTTPS POST عبر الإنترنت إلى شبكة بوابة الدفع المرتبطة بعملية الدفع من خلال نظام الدفع الالكتروني من قبل التاجر (العميل).
4. تقوم شبكة بوابة الدفع المرتبطة بعملية الدفع بتحويل المعاملة إلى البنك الحاصل على التفويض للتاجر (العميل) لتمرير المعاملة.

5. بعد تمرير المعاملة، تقوم شبكة بوابة الدفع المرتبطة بعملية الدفع بإظهار عملية الاستجابة للمعاملة Transaction Response وتحويلها إلى متجرك الالكتروني من خلال نظام الدفع الالكتروني من قبل التاجر (العميل) Virtual Payment Client. ثم تبين عملية الاستجابة للمعاملة عما إذا كانت المعاملة ناجحة أم لا، ويمكنك تخزين النتائج للرجوع إليها مستقبلاً.
6. ويتم إصدار إيصال والذي يتم تحويله فوراً إلى صاحب البطاقة (المستهلك / المشتري) أو إدراجه ضمن الأوراق اللازمة عند شحن البضاعة.

** ولكي يستفيد التاجر (العميل) من نموذج عمليات الدفع التي تتم بين طرفين، فإن الالتزام بمعايير أمن البيانات المتعلقة ببطاقات الدفع ®PCI DSS يكون أمراً إلزامياً. ومن الضروري أن تتذكر أن ذلك يكون مطلوباً فقط في حالة قيامك باستلام أو تخزين أو تمرير رقم الحساب الأساسي أو رقم بطاقة الائتمان الأساسي لحامل البطاقة (المستهلك / المشتري) والذي لا يتجاوز عادة 19 خانة ولا يقل عن 16 خانة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من الضروري أن يتذكر التاجر (العميل) أو الطرف مانح التفويض أنه في حالة تخزين أو تمرير رقم الحساب الأساسي، فإن يتعين كذلك حماية المعلومات الأخرى مثل رمز التحقق من صحة البطاقة CVV/CVC والمعلومات المتعلقة بأصحاب البطاقات. https://pcisecuritystandards.org

3.2. عمليات الدفع بين ثلاث أطراف 3-Party Payments

إن عمليات الدفع بين ثلاث أطراف تسمح لشبكة بوابة الدفع المرتبطة بعملية الدفع القيام بإدارة الصفحات الالكترونية لعملية الدفع وتجميع بيانات البطاقات بالنيابة عنك. إن الصفحات الالكترونية لعملية الدفع المتعلقة بشبكة بوابة الدفع قد تكون متعلقة بالبنك أو الجهة المقدمة لخدمة الدفع للمساعدة في طمأنة صاحب البطاقة (المستهلك / المشتري) بأن المعاملة آمنة. وتتميز عمليات الدفع بين ثلاث أطراف بقدرة شبكة بوابة الدفع المرتبطة بعملية الدفع على التعامل مع مستوى الصعوبة والتعقد المرتبط بتجميع وتمرير بيانات البطاقات بشكل آمن وهو ما يسمح لك بالتركيز على جزء من عملية الدفع المرتبط بالتطبيق الذي تقوم باستخدامه.

فيما يلي أدناه المعلومات التي يتم تمريرها خلال عملية الشراء:

1. يقوم صاحب البطاقة (المستهلك / المشتري) بتصفح متجرك الالكتروني واختيار منتج وإدخال بيانات الشحن في المتجر الالكتروني للتاجر (العميل) على الصفحة الالكترونية التي يتم فيها تسجيل بيانات صاحب البطاقة (المستهلك / المشتري) والقيام بالدفع.
2. يقوم صاحب البطاقة (المستهلك / المشتري) بالضغط على الزر الخاص بالدفع حيث يقوم متجرك الالكتروني بإرسال طلب الدفع إلى شبكة بوابة الدفع المرتبطة بعملية الدفع من خلال إعادة توجيه متصفح الويب الخاص بصاحب البطاقة (المستهلك / المشتري) إلى شبكة بوابة الدفع المرتبطة بعملية الدفع.
3. تقوم شبكة بوابة الدفع المرتبطة بعملية الدفع بتنبيه صاحب البطاقة (المستهلك / المشتري) بشأن بيانات البطاقة باستخدام سلسلة من شاشات الانترنت، حيث تعرض شاشات الانترنت الأولي البطاقات التي يتم دعمها مثل MasterCard و VISA و Union Pay International. يقوم صاحب البطاقة (المستهلك / المشتري) باختيار نوع البطاقة التي يريد استخدامها من أجل إتمام المعاملة. وتقوم شاشة الانترنت الثانية بقبول البيانات المتعلقة بالبطاقة التي تم اختيارها مثل رقم البطاقة وتاريخ انتهاء البطاقة ورقم الحماية/ التحقق من صحة البطاقة إذا تم طلب ذلك.
4. تقوم شبكة بوابة الدفع المرتبطة بعملية الدفع بتحويل البيانات إلى البنك مانح التفويض لتمرير المعاملة. وبعد تمرير المعاملة، تقوم شبكة بوابة الدفع بعرض نتيجة المعاملة من خلال إظهار رقم إيصال في حال نجاح المعاملة أو رسالة تبين بعض المعلومات في حالة رفض المعاملة. ثم يُطلَب بعد ذلك من صاحب البطاقة (المستهلك / المشتري) الانتظار أثناء إعادة توجيه البيانات إلى الموقع الالكتروني للتاجر (العميل).
5. تقوم شبكة بوابة الدفع بعد ذلك بإعادة توجيه صاحب البطاقة (المستهلك / المشتري) مرة أخرى إلى الموقع الالكتروني للتاجر (العميل) مع بيان عملية الاستجابة للمعاملة والتي تتضمن النتيجة المتعلقة بالمعاملة.
6. يقوم المتجر الالكتروني بتفسير الاستجابة وعرض الإيصال وتأكيد الطلب إلى صاحب البطاقة (المستهلك / المشتري) من أجل تسجيل المعاملة الخاصة به.

4. إجراءات التشغيل المحددة:

4.1 الموقع الالكتروني للتاجر (العميل) يجب أن يقبل بطاقات ائتمان Visa / MasterCard / Union Pay International من أجل الدفع والتاجر (العميل) يتعين عليه بموجب البند رقم (16) من هذه الاتفاقية، أن يضمن أنه يقوم بالحفاظ على حساب بنكي صالح لدى البنك للفترة الكاملة لاتفاقية التاجر هذه وأي بنود تجديد مماثلة، وفقا لما تكون الحال عليها.

4.2 معلومات الاتصال للتاجر (العميل) يجب توفيرها بشكل واضح على الموقع الالكتروني. والموقع الالكتروني يجب أن يوفر المعلومات الكاملة حول تفاصيل الشحن/ التسليم، سياسة العائد والردود وغيرها.

4.3 يجب الحصول على المعلومات التالية من حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) عند وضع الأمر الخاص به/ بها:

أ) رقم بطاقة الائتمان.
ب) تاريخ الانتهاء.
ج) عنوان الفاتورة.
د) أرقام الهاتف.
هـ) عنوان البريد الالكتروني.

4.4 يجب الحصول على التفويض من البنك لكل أمر، ولكامل المبلغ.

4.5 البيانات التي يتم تحويلها من الموقع الالكتروني يجب أن تلتزم بمعايير الترميز كما هي موضوعة من قبل البنك.

4.6 من المتفق عليه أن يكون التاجر (العميل) مسئول بشكل مفرد عن بنود وشروط تسليم الخدمات/ البضائع. وفي حال النزاع من قبل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري)حول البضائع/ الخدمات، التسليم، التوقيت، وغيره، لا يتوجب بأي حال من الأحوال أن يكون البنك مسئولا عن أي تراجع أو تقصير التاجر (العميل).

4.7 يجب ان تتم العمليات بعملة ببلد المنشأ (بلد التاجر) او بعملة بلد المستفيد (بلد حامل البطاقة) (المستهلك / المشتري)

4.8 يجب ان تتوفر المعلومات التالية على موقع التاجر (العميل) الالكتروني بصيغة واضحة لاطلاع المشتري عليها:

أ) وصف دقيق للبضاعة او الخدمة المقدمة.
ب) معلومات التواصل الكاملة تشمل عنوان البريد الالكتروني وارقام الهواتف.
ج) سياسة الارجاع، سياية استرجاع مبالغ العمليات وسياسة الغاء العمليات.
د) سياسة توصيل البضائع او الخدمات.
ه) بلد المنشأ.
و) قيود التصدير.
ز) سياسة الخصوصية.
ح) معلومات عن وقت القيام بخصم المبالغ من حسابات البطاقات.
ط) معلومات إنجاز الطلب.
ي) بيان على موقع التاجر (العميل) يتعلق باجراءات امن المعلومات لحماية بيانات المعلومات الشخصية لحامل البطاقة (المستهلك / المشتري).
ك) بيان يشجع حاملي البطاقات على الاحتفاظ بنسخة من إيصال المعاملة.

5. تأمين حفظ البيانات:

يكون التاجر (العميل) مسئولاً عن ضمان الحفظ الآمن لأرقام الحساب وبيانات حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) على الموقع الالكتروني و/أو المشغل الخاص به. ويتوجب أن يكون التاجر (العميل) مسئولا عن الدفع عن الأضرار في حال عدم تغطيتها والتي كان التاجر (العميل) مهملا في استخدام إجراءات تأمين بياناتها خلال نظام/ مشغل التاجر (العميل)، والذي شمل أرقام حساب حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) والذي يؤدي إلى الاستخدام الاختلاسي والخسائر. ومسئولية التاجر (العميل) تكون مقصورة على تأمين البيانات المهمل.

5.1. يوافق التاجر (العميل) أيضا على توفير كافة المساعدة للبنك التجاري الكويتي، ولحد رضا البنك بأن التاجر (العميل) قد تعهد باتخاذ جميع الاحتياطات والضوابط لضمان إمكانيات حفظ البيانات الآمن والوصول على التأمين المقيد.

5.2. من المتفق عليه أن التاجر (العميل) يقوم بمنح البنك الحق في تقديم الموقع الالكتروني للتاجر (العميل) وأنظمة الأمن المختصة للمراجعة الدورية بواسطة خبير مفوض من البنك.

6. التكلفة المتنازع عليها:

فيما يخص أي تكلفة متنازع عليها، لا يتحمل البنك أي مسئولية، وكافة التكلفات المستردة الواردة من مصدر البطاقة يتوجب خصمها من حساب التاجر (العميل) (التكلفة المستردة). سيتم استقطاع مبالغ التكلفة المستردة بشكل مباشر من حساب التاجر (العميل) لدى البنك أو من الدفعات اللاحقة حتى القيام بدفع التكلفة المستردة بالكامل.

7. التكلفة المستردة والرسوم:

يوافق التاجر (العميل) ان البنك لن يكون مسؤولاً عن اية تكلفة مستردة واردة، اية مبالغ مستحقة او تستحق وفقا لهذه الاتفاقية، او استنادا الى وضعكم المالي او في حال تقديمكم لمعملات غير مصرح بها، بما أن البنك التجاري الكويتي كبنك اكتساب سوف لا يتحمل أي مسئولية عن أي مبلغ بغض النظر عن ظروف التكلفة. وهذا يكون وفقا للوائح العاملة لـ Visa / MasterCard / Union Pay International أو أي بطاقات أخرى.

8. القواعد الإضافية للبريد، الهاتف، التجارة الالكترونية (عبر الانترنت) والمعاملات المتكررة:

8.1 معاملات مبيعات وأوامر البريد والهاتف والتجارة الالكترونية (الانترنت):

يتفهم التاجر (العميل) بأن معاملات مبيعات وأوامر البريد والهاتف والتجارة الالكترونية (الانترنت) لها مخاطرة أعلى للتكلفة المستردة ونزاعات حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) بالنسبة معاملات البطاقة "الحالية" (مثل، وجها لوجه)، حيث أن التاجر (العميل) سوف لا يكون لديه معاملة مطبوعة أو "تمرير" مغناطيسيا مع توقيع حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) في سجل المبيعات. والتاجر (العميل) يفهم أنه يتوجب عليه تحمل مخاطرة أكبر مرتبطة بقبول معاملات البطاقة "الغير حالية"، بما يشمل معاملات البريد والهاتف والتجارة الالكترونية (الانترنت). والتاجر (العميل) يفهم أن سجلات المبيعات المقدمة لمعاملات البريد والهاتف والمعاملات المتكررة، والأوامر المفوضة مسبقا ومعاملات التجارية الالكترونية (الانترنت) تكون خاضعة لإجراءات مراجعة تأمين وإدارة المخاطرة المرتفعة الخاصة بالبنك التجاري الكويتي وقد ينتج عنها التأخيرات أو يحمل الأموال التي يتم إصدارها للتاجر (العميل).

8.2. معاملات البريد و الهاتف والمعاملات المتكررة ومعاملات التجارة الالكترونية (الانترنت).

يقر التاجر (العميل) بأنه يصعب الدفع بكافة معاملات البريد، ومعاملات الهاتف، والمعاملات المتكررة ومعاملات التجارة الالكترونية (الانترنت) في مواجهة التكلفة المستردة ويوافق على أنه يتعين عليه اتخاذ الاحتياطات المعقولة للحماية ضد التكلفات المستردة، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(i) تسليم السلع فقط إلى عنوان فاتورة حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) بحيث يقوم بنك الإصدار بإرسال بيان فواتير حامل البطاقة (المستهلك / المشتري).

(ii) استخدام خدمة التسليم التي تحافظ على سجلات الشحن وتتطلب التوقيعات من قبل الشخص الذي يتلقى السلع.

(iii) الحصول على تأكيد CVV2/CVC2 من بنك الإصدار.

(iv) في حال قيام التاجر (العميل) بمعالجة المعاملات المتكررة وتكلفة حساب حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) بصورة دورية من أجل منتجات التكرار (مثل، الأقساط التأمين الشهرية، الاشتراكات السنوية، رسوم العضوية السنوية، وغيرها) يجب على التاجر (العميل) أيضا (بالإضافة إلى وليس بدلا من الإجراءات والقواعد المطبقة الأخرى) أن يلتزم بما يلي:

(أ) يجعل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) أن يكمل ويسلم للتاجر (العميل) طلب كتابي من أجل تلك المنتجات التي لابد من تكليفها على حساب حامل البطاقة (المستهلك / المشتري). والطلب الكتابي يجب على الأقل أن يحدد مبالغ المعاملة، وتكرار التكاليف المكررة والفترة الزمنية التي من أجلها يتم منح تصريح حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) ولابد من توفيرها على وجه السرعة عند طلب حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) بتوفير نسخ عنها.

(ب) في حال تجديد معاملة التكرار، يجب على حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) أن يكمل ويسلم للتاجر (العميل) طلب كتابي لاحق من أجل استمرار تكليف تلك المنتجات على حساب حامل البطاقة (المستهلك / المشتري).
(ت) لا يجوز للتاجر (العميل) أن يقوم بإتمام معاملة التكرار بعد تلقي إخطار إلغاء من حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) أو بنك الإصدار أو بعد حجب طلب التفويض.
(ث) يجب على التاجر (العميل) أن يقوم بالتاكد من بيانات وعنوان المشتري على الأقل للمعاملة الأولى وحينئذ سنويا فيما بعد، في حالة أن يكون مطبقا. والتاجر (العميل) يفهم أن الجزاءات يمكن تقييمها من خلال المخططات عن الإخفاق في الالتزام بالقواعد المطبقة على معاملات الدفع المتكررة.
(ج) معاملة التكرار لا يجوز أن تشمل السدادات الجزئية عن المنتجات التي يتم شراؤها في معاملة مفردة.
(ح) لا يجوز فرض أي تكلفة تمويل فيما يرتبط بمعاملة التكرار.

بأي حال، جميع المعاملات بتاريخ تفويض أكثر من 15 يوم قبل تاريخ الشحن أو التاريخ الذي فيه يتم تقديم الخدمات، تكون خاضعة لمخاطرة أكبر للتكلفة المستردة الممكنة.

8.3. التجارة الالكترونية (الانترنت). في حالة يكون التاجر (العميل) تاجر تجارة الكترونية (انترنت)، ويقبل الأوامر عن طريق الانترنت، فالتاجر (العميل) يوافق على أنه يجب عليه أيضا (بالإضافة إلى وليس بدلا من الإجراءات والقواعد المطبقة الأخرى) أن يلتزم بما يلي:

(i) وضع سياسات الأمن والسرية الخاصة به على المواقع الالكترونية الخاصة به، حيثما يتم تحديد تلك السياسات بشكل واضح للمستهلكين للإطلاع.

(ii) الموقع الالكتروني يجب أن يشمل كافة المعلومات التالية بطريقة بارزة:
(1) الوصف الكامل للمنتجات المقدمة.
(2) السلع المستردة وسياسة الرد. وفي حالة عدم قيام التاجر (العميل) بتقديم الردود أو يقوم بتلك القيود الأخرى، فالكلمات "لا يوجد رد" أو المصطلح المناسب الآخر، يتعين كتابه أو طباعته بشكل بارز ومقروء أو عرضه على الصفحة الرئيسية للموقع الالكتروني للتاجر (العميل) من أجل شراء البضائع/ الخدمات المستخدم من قبل التاجر (العميل) فيما يخص أداء اتفاقية التاجر (العميل) ويتم توفيره للمشتري.
(3) طريقة لحامل البطاقة (المستهلك / المشتري) للإقرار بقبوله بالبنود والشروط الخاصة بالسلع المستردة أو الخاصة بسياسة الرد، وهذا الإقرار يجب أن يكون بنسق والذي يلتزم بإرشادات المخططات من أجل الإفصاح المناسب.
(4) اتصال خدمة العملاء، بما يشمل عنوان البريد الالكتروني ورقم الهاتف.
(5) تكرار المعاملة.
(6) أي قيود تصدير أو قيود قانونية مطبقة.
(7) سياسة التسليم.
(8) سياسة سرية بيانات المستهلك.
(9) وصف لطريقة تأمين المعاملة المستخدم في الموقع الالكتروني للتاجر(العميل) . والتاجر (العميل) يقر بأن مؤشر معاملة الاكتساب عبر الانترنت يجب استخدامه لتحديد معاملات الاكتساب عبر الانترنت في طلب التفويض وسجل المخالصة.

9. التكلفات المستردة:
يكون التاجر (العميل) مسئولا عن أي وكافة التكلفات المستردة التي لأجلها تم تقرير قواعد المخطط مسئولية التاجر (العميل)، وكذلك غرامات المخططات، والتقييمات والرسوم المتعلقة بـ أو الناشئة عن تلك التكلفات المستردة، ويتوجب عليه أن يدفع للبنك بناءا على الطلب، مبلغ المواجهة لأي تكلفات مستردة. وعندما يتم إدراج التاجر (العميل) لـ 3DSecure، فحينئذ يتوجب تقليل مخاطرة التكلفة المستردة بموجب قواعد المخطط. ويتعين أن يكون لدى البنك الحق المطلق، في أي وقت وبدون إخطار، في تكليفكم، والاستقطاع أو السحب أو الخصم من الدفعات المستحقة لكم

من المعاملات أو من حساب التسوية، اذا كان ذلك متبعا، أو أي حساب احتياطي أو حساب آخر أو من المبلغ المستحقة للتاجر(العميل)، عن كامل المبلغ لأي بند معين من قبل البنك.

يتعين على التاجر (العميل) أن يقوم بتعويض البنك عن أي تكلفات مستردة أو بنود استرداد أو خسائر أخرى ناتجة عن إخفاق التاجر (العميل) في إنتاج سجل معاملة البطاقة المطلوب من قبل البنك خلال الحدود الزمنية المطبقة. ويتعين أن يكون للبنك الحق في خصم التكلفات المستردة الواردة الخاصة بالتاجر (العميل)، من خلال حساب التسوية وتحميل تلك التكلفات المستردة على التاجر(العميل)، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر في أي من المواقف التالية:

(أ) حيثما تم إرجاع البضائع أو تم إلغاء الخدمات من قبل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) وتم طلب سجل ائتمان من قبل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) ولم تتم معالجة سجل الائتمان من قبل التاجر (العميل) خلال 3 أيام عمل.

(ب) حيثما تكون المعاملة لنوع المنتج المباع غير ذلك النوع المفصح عنه في جزء تطبيق التاجر (العميل) لاتفاقية التاجر (العميل) هذه والمعتمد مسبقا من قبل البنك التجاري الكويتي وتم إرجاع تكلفة معاملة البيع.

(ج) حيثما يقوم حامل البطاقة بالنزاع أو المنازعة كتابيا للبنك أو بنك الإصدار لاي من الحالات التالية:

(i) المنتجات لم يتم استلامها من قبل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري).

(ii) المنتجات المستلمة من قبل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) لا تتطابق مع الوصف في سجل المبيعات.

(iii) المنتجات تم بيعها بطريقة مضللة من قبل التاجر (العميل).

(iv) المنتجات كانت معيبة.

(v) النزاع يعكس مطالبة أو دفاع مفوض ضد المصدرين أو الدائنين من قبل وكالة حكومية أو قانون أو لائحة ذات صلة.

(د) في حال عدم استلام البنك لسجل البيع أو سجل الائتمان وفقا لما هو مطلوب طبقا لبنود اتفاقية التاجر هذه.

(هـ) في حال عدم إتمام سجل البيع وفقا لما هو مطلوب من التاجر (العميل) استنادا لاتفاقية التاجر أو القواعد.

(و) قيام حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) بالتصديق كتابيا للبنك أو بنك الإصدار أن حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) لم يقم أو يفوض بتلك المعاملة (i) حيثما يكون لدى بنك الإصدار أو البنك التجاري معلومات أو اعتقاد بأن احتيال التاجر (العميل) حدث عند وقت المعاملة (المعاملات)، سواء كانت المعاملة (المعاملات) قد تمت أو تم التفويض بها بشكل صحصح من قبل بنك الإصدار، ولم يشترك حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) أو يصرح المعاملة (المعاملات).

(ز) في أي حال آخري حيث ان تنفيذ سجل البيع أو إعطاء ائتمان إيداعي للتاجر (العميل) قد تم في ظروف تشكل إخلالا بأي تعهد أو ضمان للتاجر (العميل) أو بمخالفة للقواعد، سواء تم استرداد تكليف المعاملة ام لا من قبل بنك الإصدار. في حال ان قيمة مبالغ أي بطاقة مزيفة او حوادث الاحتيال فيما يتعلق بأي من منافذ التاجر (العميل)، تصبح مفرطة، فإنه يحق للبنك بتقديره الوحيد والمطلق تكليف التاجر (العميل) عن كافة المعاملات، وتعتبر اتفاقية التاجر (العميل) هذه منتهية فورا لهذه الأسباب.

يتفهم التاجر (العميل) أنه يمكن للبنك أن يقوم بتقييم رسم التكلفة المستردة لكل تكلفة مستردة بالإضافة إلى مبلغ أي غرامات أو جزاءات تكلفة مستردة تم تقييمها من خلال VISA او MasterCard او Union Pay International في مواجهة البنك عن المعاملات الناشئة عن أنشطة التاجر (العميل)، أو أي تكاليف أخرى حسب ما قد يتم وضعه من قبل البنك من وقت لآخر. وفضلا على ذلك، يجوز للبنك التجاري الكويتي أن يقوم بتقييم رسم للتاجر (العميل) عن معالجة أي غرامات أو جزاءات والتي قد يتم تحميلها بواسطة VISA او MasterCard او Union Pay International بالتصرف الوحيد والمطلق للبنك. وفي حال أن تكون البطاقة الفعلية "غير حالية"، فالتاجر (العميل) يفهم ويقر بأن التاجر (العميل) يتحمل 100% (مائة بالمائة) من مخاطرة التكلفة المستردة بموجب القواعد، عن كافة معاملات البطاقة وأي رسوم ناتجة عن معاملات تلك البطاقة "الغير حالية" ويوافق بموجب هذه الاتفاقية، بدون تحديد لأي أحكام في اتفاقية التاجر هذه، على حجب الضرر عن البنك من أية خسائر ومطالبات تكاليف ناشئة عن أو مرتبطة بكافة معاملات البطاقة، بما يشمل أي تفويضات. التزامات التاجر (العميل) لدفع التكلفة المستردة تبقى قائمة حتى بعد انهاء او انتهاء اتفاقية التاجر هذه.

10. التسوية المتأخرة:

يكون للبنك الحق في تأخير تسوية التكلفة من قبل التاجر (العميل) في حال كان من رأي البنك، مراجعة معاملات الانترنت الخاصة بالتاجر (العميل) مضمونة عن فترة معينة، سواء على معاملاته أو على معاملات VISA او MasterCard او Union Pay International أو أي سلطة مناسبة أخرى. والتأخير في التسوية لا يتجاوز فترة 120 يوم عمل. يقوم البنك على وجه السرعة بتوصيل الفترة وأسباب أي تأخير في التسوية للتاجر (العميل).

11. النزاعات:

يكون التاجر (العميل) مسئولا بشكل تام عن أي نزاعات مالية أو قانونية والتي قد تنشأ بين التاجر (العميل) وحاملي البطاقة (المستهلك / المشتري) والتي تكون متعلقة باتفاقية التاجر هذه. ولا يكون البنك بأي حال من الأحوال جزءا من هذه النزاعات بين التاجر (العميل) وحاملي البطاقة (المستهلك / المشتري).

12.نظام بوابة ماستركارد للدفع الالكتروني

تكامل الموقع الالكتروني الخاص بالتاجر (العميل) مع MIGSاو MPGS (نظام بوابة الدفع الالكتروني الخاص بالبنك يكون من مسئولية التاجر (العميل) بصورة منفردة ويجب أداؤه من قبل التاجر(العميل) . ومع ذلك، يتم توفير نظم ودعم سوفت وير التكامل النموذجي (Integration Manual) من قبل البنك للتاجر (العميل).

13. الاخطارات:

يخطر البنك التاجر (العميل) باتخاذ الخطوات التصحيحية المناسبة إن وجد أن التكلفة المستردة للتاجر(العميل) او البلاغات الواردة بخصوص عمليات تمت بغير موافقة حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) تتجاوز 0.2% من نسبة البيع في شهر و/أو أي أعراف متعلقة بذلك موضوعة من خلال مخططات بطاقة الائتمان الدولية (VISA و MasterCard و Union Pay International). ويتطلب من التاجر (العميل) اتخاذ الإجراء الفوري لتقليل نسبة العمليات التي تمت بغير موافقة حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) إلى المستوى المصرح به من قبل البنك. وفي حال تبين عدم انخفاض نسبة العمليات التي تمت بغير موافقة حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) إلى نسبة البيع في الشهر اللاحق أو في حال أن يكون للبنك سبب بالاعتقاد بأن التاجر (العميل) لم يتخذ خطوات علاجية كافية، فإنه يحق للبنك إنهاء اتفاقية التاجر هذه بدون أي إخطار آخر.

14. تعويض التاجر:

يوافق التاجر (العميل) على تعويض والدفاع عن وحجب الضرر عن البنك ومنتسبيه (بما يشمل الموظفين، المديرين، الموظفين، المحامين، المساهمين، الممثلين والوكلاء) من وضد أي وكافة الالتزامات، الأحكام، قرارات التحكيم، الإجراءات، الدعاوى، المطالبات، المطالب، الخسائر، الأضرار، التكاليف وأتعاب المحاماة، أو الرسوم في إجراءات الإفلاس، المتكبدة فيما يرتبط بـ:

(أ) البند الذي لا يتطابق مع متطلبات اتفاقية التاجر هذه، أو أي دليل تشغيل مطبق، أو القواعد أو القوانين المطبقة.

(ب) الناشئة عن أي معاملة بطاقة أو أي تصرف أو إغفال فيما يرتبط بحامل البطاقة (المستهلك / المشتري).

(ت) الإخلال أو الإخلال المزعوم بأي بند، تعهد، شرط أو عهد أو ضمان أو اتفاق من قبل التاجر (العميل) مع أي حامل بطاقة (المستهلك / المشتري) أو أي مؤسسة بطاقة أو للبنك التجاري الكويتي، بما يشمل أي تطبيق، اتفاقية التاجر هذه، القواعد، اتفاقية عدم الإفصاح عن المعلومات السرية والمرفقات الأخرى، بموجب القاعدة أو أي مخالفة للقوانين المطبقة.

(ث) النقض أو الإلغاء أو التجنب لمعاملة البطاقة أو بند، بموجب تفعيل القانون أو القضاء أو غير ذلك.

(ج) أي مطالبة أو مطالبة مقابلة أو شكوى أو نزاع أو دفاع، ما إذ وجد بشكل جيد أو لم توجد فيما يخص معاملة بطاقة.

(ح) الأضرار، بما يشمل الوفاة أو الإصابة الحادثة من خلال البضاعة أو الخدمة المشتراة مع البطاقة.

15. تعهدات وضمانات وعهود التاجر:

كشرط لنقل أي بند للبنك، يضمن التاجر (العميل) بموجب هذه الاتفاقية ويعد ويتعهد بشكل مستمر بالالتزام بجميع التعهدات والضمانات والعهود المحتواة في اتفاقية التاجر هذه، والقواعد، والقانون المطبق. ويجوز للبنك أن يحجز المعاملات أو يغلق مراكز التاجر (العميل) بدون إخطار مسبق عن الإخلالات أو الإخلالات المشتبه بها بهذا الجزء، لأي سبب معقول آخر وفي حال إنهاء اتفاقية التاجر هذه.

ويوافق التاجر (العميل) على أن الحصول على التفويض من أجل معاملة بطاقة لا يشكل ضمان للدفع للتاجر (العميل) ولا يعفي التاجر (العميل) من المسئولية عن التكلفات المستردة. والتاجر (العميل) لا يقوم بتقديم أي بند والذي يكون تحت اي بند من البنود التالية:

(i) غير معاملة بيع منتظمة مباشرة بين التاجر (العميل) وحامل البطاقة (المستهلك / المشتري) بالسياق العادي للعمل التجاري للتاجر (العميل) (بما لا يشمل أي معاملات مع وكيل أو ممثل التاجر (العميل) ما لم يتم اعتماده مسبقا من قبل البنك).

(ii) معاملة بين حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) وكيان أو مصدر غير التاجر (العميل).

(iii) تكون معاملة احتيال . ويكون التاجر (العميل) مسئول عن تصرفات موظفيه ووكلاؤه. ويجوز للبنك أن يكلف أي بند في أي وقت حيثما يتوفر الإخلال بأي تعهد أو ضمان أو عهد فيما يخص ذلك البند. ويتوجب على التاجر (العميل) أن يلتزم بالقانون المطبق. ويتوجب على التاجر (العميل) أن يوفر المعلومات المالية والخاصة بالعمل التجاري بناءا على طلب البنك ويتوجب عليه إخطار البنك بأي تغيير مادي في الاسم، الموقع، الملكية، طبيعة العمل التجاري، بيع المنتجات و/أو الخدمات غير المتعلقة بعمله التجاري الساري أو أي تغيير في المعلومات المزود بها على أي تطبيق أو معلومات أخرى تم تقديمها للبنك. ويفهم التاجر (العميل) ويوافق على أن أي مؤسسة بيع مستقلة أو مزود خدمة عضو (ISO/MSP) هو مقاول مستقل وليس وكيل للبنك، وأي ISO/MSP يجب عليه الالتزام بالقواعد. ولا يكون لـ ISO/MSP أي سلطة لتنفيذ اتفاقية التاجر هذه أو تغيير بنودها.

يقر التاجر (العميل) بأن جميع السلع والخدمات التي يتم بيعها عن طريق بوابة الدفع الالكتروني لبطاقات الائتمان التي حصل عليها من البنك التجاري الكويتي هي سلع أو خدمات مملوكة للتاجر وأنه لا يقوم بأي حال من الاحوال باستخدام هذه الخدمة للتحصيل نيابة عن أطراف أو اشخاص اخرين، **إلا بعد الحصول على موافقة خطية من البنك التجاري الكويتي للقيام بذلك**.كما يتعهد التاجر (العميل) بقبول أية اجراءات أو جزاءات يقوم البنك التجاري الكويتي بتطبيقها عليه في حال ثبتت مخالفته لما ورد أعلاه.
يقر التاجر (العميل) بان يقوم باخطار البنك بنوعية السلع/الخدمات التي يقوم بتوفيرها لحملة البطاقات وان يقوم بتحديث هذه المعلومات لدى البنك فورا وقبل القيام بتوفيرها لحملة البطاقات (المستهلك/ المشتري).

يُحظر على التاجر تقديم خدمات الدفع الآجل "Buy Now Pay Later" الصادرة عن شركات غير مقيمة ما لم تكن حاصلة على الترخيص اللازم من بنك الكويت المركزي.

16. مدة وإنهاء اتفاقية التاجر:

16.1 تكون مدة اتفاقية التاجر هذه هي عام واحد من تاريخ توقيع اتفاقية التاجر هذه ("مدة الاتفاقية"). مدة الاتفاقية تنتهي في عام في أخر يوم من نفس الشهر للسنة اللاحقة للسنة التي وقعت فيها هذه الاتفاقية. عند انتهاء مدة الاتفاقية فإنه يتم تجديد اتفاقية التاجر هذه تلقائيا لفترات بمدة عام واحد متلاحقة ("فترة التجديد") ما لم يقوم التاجر (العميل) بإعطاء إخطار كتابي بالإنهاء قبل 60 يوم على الاقل قبل انتهاء فترة التجديد. ويحتفظ البنك بحق إنهاء اتفاقية التاجر هذه مع التاجر (العميل) بدون أي إخطار مسبق في حال:

أ) عدم التزام التاجر (العميل) بشكل صارم ببنود وشروط اتفاقية التاجر هذه، و/أو أي اتفاقية أخرى موقعة مع البنك والتي تنظم علاقة البطاقات المصرفية بين الطرفين.

ب) اغلاق الحساب البنكي الخاص بالتاجر (العميل) لدى البنك والمخصص من أجل معاملات الانترنت من خلال جميع البطاقات المصرفية.

ج) تخلف التاجر (العميل) عن سداد رسوم الايجار الشهرية لمدة 3 اشهر متتالية.

16.2 يحق للبنك الغاء هذه الاتفاقية فورا عند توافر اي من الاسباب الاخرى ايا كانت حينما يراها البنك ضرورية.

16.3 يحق للبنك إغلاق أو تعليق أية حسابات في حالة الشك بوجود مخالفة قانونية أو شبهه مالية أو تعاملات مريبة كما له الأحقية بالسحب والحجز على أي حساب يخص العملاء دون حاجة إلى إخطار أو تنبيه.

16.4 يحق للبنك اتخاذ الإجراءات القانونية حيال التاجر (العميل) وفقا للقانون رقم 106/لسنة 2013 ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/ر ب / ر ب أ /432 / 2019) والتعديلات اللاحقة لهما في حال وجود أي شبهة متعلقة بغسل الأموال و تمويل الإرهاب، دون أدنى مسؤولية على البنك، ويجوز للبنك القيام مباشرة بتجنيب أي أموال محوله في حالة تضمنها شبهة عمليات غسل أموال و تمويل الإرهاب ،كما يحق للبنك تأخير التحويل بغرض التحقق، أو الامتناع عن التحويل للاشتباه بالعمليات بأنها غسل أموال أو تمويل إرهاب أو التحويل إلى أفراد أو شركات تندرج ضمن القائمة السوداء لأي دولة او تخضع لأي عقوبات مفروضة عليها دوليا أو التحويل لأي إسم أو كيان وهمي.

16.5 يحتفظ البنك التجاري الكويتي بالحق في رفض فتح أو إغلاق أي حساب دون ابداء الأسباب التي استدعت ذلك.

17. القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي:

17.1 يلتزم التاجر (العميل) – بموجب هذا – بكافة القوانين المعمول بها في دولة الكويت وشروط وأحكام البنك التجاري الكويتي وشروط وأحكام مؤسستي فيزا ومساتر كارد حول العالم ويلتزم بعدم إستخدام الخدمة في أي عملية شراء أو الحصول على خدمات أو أية أغراض مخالفة للقانون ويتحمل التاجر (العميل) كامل المسئولية القانونية التي قد تنشأ عن مخالفة ذلك – كما يحق للبنك التجاري الكويتي في هذه الحالة وقف التعامل على كافة حسابات التاجر (العميل) والسحب والحجز

17.2 تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقا لقوانين دولة الكويت وتكون أية نزاعات قضائية أو دعاوى بين التاجر (العميل) والبنك من الاختصاص الحصري لمحاكم دولة الكويت ولا يمنع ذلك من أحقية البنك في اتخاذ أي اجراء قانوني ضد التاجر (العميل) أمام أي جهة قضائية أو قانونية سواء كان ذلك داخل دولة الكويت أو خارجها

17.3 عند تعارض النص باللغة الإنجليزية مع النص باللغة العربية يتم إعتماد النص باللغة العربية.

18. التعديل:

هذه الاتفاقية والقواعد واتفاقية عدم الإفصاح عن المعلومات السرية يجوز تعديلها من قبل البنك في أي وقت بإعطاء إخطار للتاجر (العميل) على عنوانه البريدي المسجل بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية اعتبارا من التاريخ المستقبلي المذكور في الإخطار ("تاريخ النفاذ"). يعتبر تقديم أي بند للبنك في أو بعد تاريخ النفاذ قبولا لأي تعديل.

19. التنازل:

تكون اتفاقية التاجر هذه ملزمة للتاجر (العميل) و البنك والورثة والخلفاء والمتنازل إليهم ذوي الصلة. لا يمكن التنازل عن اتفاقية التاجر هذه من قبل التاجر (العميل) دون الحصول على الموافقة المكتوبة المسبقة الصريحة من البنك وأي تنازل مزعوم دون الحصول على هذه الموافقة يكون باطلاً. ويجوز للبنك التنازل عن اتفاقية التاجر هذه لأي من تابعيه أو خلفه.

20. متفرقات:

يجب على التاجر(العميل)، قبل تنفيذ اتفاقية التاجر هذه أو خلال 30 يوم فيما بعد، أن يقوم بتزويد البنك بالمستندات التالية:

- الرخصة التجارية.
- عقد التأسيس (شركة) أو عقد الإيجار (مؤسسة).
- صورة البطاقة المدنية للشخص المفوض.
- التفويض بالتوقيع.
- الحساب الجاري لالبنك (باسم الشركة).
- ارقام الهواتف.
- الصلاحية من وزارة العدل (مدرجة من قبل بنود البنك).
- التاجر (العميل) عليه أن يمتلك موقع الكتروني.
- تفاصيل الموقع الالكتروني وفقا لنسق فيزا / ماستركارد/ يونيون باي انترناشيونال / البنك التجاري الكويتي.

21. الخصم والرسوم:

من المتفق عليه أن تطبق جميع والرسوم والعمولات الخاصة بهذا العقد حسب ما هو مبين في نموذج طلب خدمات دفع الكترونية ويحق للبنك تعديل قيمة الرسوم او العمولات شريطة اخطار التاجر (العميل) بذلك خطيا قبل فترة لا تقل عن (90) تسعين يوما من تاريخ هذا التعديل

يتعهد التاجر بعدم تحميل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) أي رسوم أو مبالغ إضافية مقابل استخدامه لأي وسيلة دفع، أياً كانت الوسيلة المستخدمة، ويُعتبر أي مخالفة لهذا البند إخلالاً بشروط العقد.

يقر التاجر (العميل) باطلاعه الكافي وبعلمه بكافة الشروط والأحكام الواردة في هذا العقد، وبموافقته أيضا عليها.

وإشهادا بذلك، قام الطرفان بتنفيذ هذه الاتفاقية من قبل ممثليهم الذين تم تفويضهم من خلال سلطتهم لإرغام الطرف الذي يمثلونه.

22. تعديل او اضافة او الغاء شروط العقد:
يحق للبنك تعديل أو إضافة أو إلغاء أي شرط من هذه الشروط والأحكام دون الرجوع إلى التاجر (العميل) وفقا للسياسات واللوائح المعمول بها لديه ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

23. الخصوصية وحماية البيانات :
يلتزم البنك بتنفيذ وصيانة التدابير المناسبة لضمان سرية وسلامة وأمن جميع بيانات العملاء والمعاملات التي تتم معالجتها من خلال خدمات الدفع المقدمة للتاجر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنظمة نقاط البيع، بوابات الدفع، والبنية التحتية ذات الصلة، وذلك بما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها لحماية البيانات.

24. مشاركة البيانات :
يقر التاجر ويوافق على أن البنك يجوز له مشاركة بيانات المعاملات والمعلومات ذات الصلة مع أطراف ثالثة لأغراض تنفيذ ومعالجة العمليات، بما في ذلك مزودي خدمات الدفع، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من التاجر. كما يحق للبنك الإفصاح عن أي من هذه البيانات إذا تطلب الأمر بموجب القوانين أو اللوائح المعمول بها أو بناءً على طلب الجهات التنظيمية المختصة، وذلك أيضًا دون الحاجة إلى موافقة التاجر

25. المخاطر الرئيسية المتعلقة بالخدمة:
1. معالجة المعاملات :يقر التاجر بأن بعض المعاملات قد تفشل أو تتعرض لانقطاعات نتيجة مشكلات تقنية أو عوامل خارجية. سيبذل البنك جهودًا معقولة لضمان معالجة المدفوعات بشكل موثوق وفي الوقت المناسب.
2. أمن البيانات :يوافق التاجر على الالتزام بإرشادات البنك لاستخدام بوابة الدفع بشكل آمن. سيتخذ البنك التدابير المناسبة لحماية بيانات العملاء ومعلومات المعاملات وفقًا لمعايير حماية البيانات المعمول بها.
3. الاحتيال وطلبات الاسترجاع :(Chargebacks) يفهم التاجر أن المعاملات الإلكترونية قد تكون عرضة للاحتيال أو طلبات الاسترجاع. ويوافق على التعاون مع البنك في التحقيق في مثل هذه الحالات ومعالجتها وفقًا للإجراءات المعتمدة.
4. الامتثال التنظيمي :يتحمل التاجر مسؤولية الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها المتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية، بما في ذلك حماية البيانات وتدابير مكافحة الاحتيال. وسيوفر البنك الدعم والإرشاد اللازمين لضمان الامتثال.

اتفاقية عدم الإفصاح عن المعلومات السرية من البنك التجاري الكويتي

تم إبرام اتفاقية عدم الافصاح هذه (**"الاتفاقية"**) بين البنك التجاري الكويتي، المشار إليه فيما يلي على أنه "المفصح"، والتاجر (العميل) الذي يتم الإفصاح له والمشار إليه فيما يلي على أنه "المتلقي".

المفصح والمتلقي يشار اليهما مجتمعين بـ **"الاطراف"** او كل طرف على حدى بـ **"الطرف"**.

حيث أن المفصح يمتلك افكارا ومعلومات معينة متعلقة بالدفع عبر الانترنت والتي تعتبر سرية وملكية للمفصح، وعمله التجاري وعملياته بصورة عامة، بما يشمل بدون تحديد، المعلومات المالية والفنية والتجارية، والخاصة بالعملاء (**"المعلومات السرية"**).

وحيث أن المتلقي يرغب في تلقي الإفصاح عن المعلومات السرية بموجب بنود هذه الاتفاقية لغرض خدمات الدفع عبر الانترنت.

لذا، اعتبارا للوعود والاتفاقات والتعهدات المتبادلة المحتواة في هذه الاتفاقية ولأعتبارات حسن النية القيمة (استلامه وكفايته تم الإقرار به من قبل كل طرف من الطرفين)، يتعهد ويتفق الطرفان كما يلي:

1.التمهيد:
يعتبر التمهيد أعلاه جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

2. الإفصاح:
يوافق المفصح على الإفصاح عن، يوافق المتلقي على تلقي المعلومات السرية.

3. غرض الإفصاح:
تركيب خدمات بوابة الدفع عبر الانترنت الخاصة بالمفصح.

4. الاستعمال وعدم الإفصاح:
أ. يوافق المتلقي على استخدام أفضل ما لديه من جهود لوقاية وحماية المعلومات السرية، أو أي جزء منها، من الإفصاح لأي شخص غير موظفي المتلقي الذين لديهم الحاجة للإفصاح فيما يرتبط بالاستخدام المفوض للمعلومات السرية والخاص بالمتلقي.

ب. يوافق المتلقي على أن الاستخدام غير المصرح به او الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالمفصح، بشكلها الأصلي أو عن طرق تلخيصها أو تحليلها، من قبل أي من المسئولين، موظفين أو أو وكلاء أو ممثلين أو مستشارين المتلقي لأي شخص غير مصرح له يسبب للمفصح الأذى والضرر الغير قابل للإصلاح .

ج. يوافق المتلقي على حفظ المعلومات السرية في سرية صارمة في جميع الأوقات وعدم الإفصاح عن تلك المعلومات السرية بشكلها الأصلي أو بطريق الملخص أو التحليل، لأي من الاشخاص غير المصرح لهم، وعدم استخدام المعلومات السرية لمنفعة المتلقي أو لمنفعة الغير، فيما عدا ما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

5. السرية:
أ. المعلومات السرية تعني جميع المعلومات الشفوية المفصح عنها والتي تم توصيلها من قبل المفصح للمتلقي في أي وقت، وجميع المعلومات التي تم جعلها سابقا متاحة للمتلقي، وجميع المعلومات التي من تاريخ هذه الاتفاقية تكون محددة بشكل محدد على أنها "سرية" من قبل المفصح والتي يتم نقلها بشكل كتابي او الكتروني، وبدون تحديد، في شكل سجلات، بيانات، تقارير، مراسلات، مواصفات، مواد، بيانات عملاء وبيانات فنية. والمعلومات السرية تشمل المواد المعطاة للمتلقي قبل هذه الاتفاقية.

ب. يوافق المتلقي على عدم استخدام المعلومات السرية بأية طريقة، أو تصنيع أو اختبار أي منتج يجسد المعلومات السرية، فيما عدا للغرض المبين أعلاه.

ج. يوافق المتلقي على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة بشكل معقول لحماية سرية المعلومات السرية، ولوقاية المعلومات السرية من الوقوع في المجال العام في حوزة الأشخاص المفوضين.
د. يوافق المتلقي، بناءا على الطلب الكتابي من المفصح، على إرجاع جميع المواد السرية المتلقاة من المفصح بعد الاستخدام. وجميع النسخ أو المستخرجات في أي وسيلة يتم القيام بها من قبل المتلقي للمعلومات السرية لابد من التخلص منها. وعند التخلص من أي مواد او اداة تحتوي على المعلومات السرية، يتوجب على المتلقي أن يقوم بتزويد المفصح بمستند كتابي يشير إلى ما تم التخلص منه، ومتى حدث هذا، والطريقة المستخدمة.

6. حدود السرية:

المعلومات السرية المذكورة فيما أدناه لا يتعين اعتبار أنها امتلاكية ولا يتعين أن يكون للمتلقي أي التزام بموجب هذه الاتفاقية فيما يخص تلك المعلومات حيث أن المعلومات:

أ) كانت معروفة للمتلقي قبل تلقي أي من المعلومات السرية من المفصح.
ب) أصبحت معروفة بصورة عامة ليس من خلال التصرف الخطأ للمتلقي.
ج) تم تلقيها من قبل المتلقي بدون إخلال بهذه الاتفاقية من طرف ثالث بدون قيد فيما يخص استخدام والإفصاح عن المعلومات.
د) كانت بالفعل في المجال العام أو تم الأمر بأن يتم إصدارها بصورة عمومية بموجب أمر محكمة نهائي أو توجيه وكالة حكومية مختصة.

7. ملكية المعلومات السرية:

يوافق المتلقي على أن كافة المعلومات السرية يتعين أن تبقى ملكية المفصح، وأن المفصح يجوز أن يستخدم تلك المعلومات السرية لأي غرض بدون التزام للمتلقي. ولا شيء محتوى بهذه الاتفاقية يتعين إعرابه على أنه منح أو تضمين أي تحويل حقوق للمتلقي في المعلومات السرية، أو أي براءات اختراع أو ملكية فكرية أخرى تحمي أو تكون متعلقة بالمعلومات السرية. وللتأكيد الأكبر، جميع البيانات، برامج الحاسوب، الكتابات، وبيانات حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) (أسماء العملاء، معلومات الحساب، معلومات بطاقة الائتمان، وأي معلومات قد تضر بحامل البطاقة (المستهلك / المشتري)) التي يتم الإفصاح عنها من قبل المفصح للمتلقي بموجب هذه الاتفاقية يتعين أن تبقى ملكية المفصح.

8.تحويل الحقوق:

لا يكون للمتلقي أي حق في تحويل أي حقوق أو التزامات بموجب هذه الاتفاقية بدون الموافقة الكتابية المسبقة من المفصح.

9. مدة الاتفاقية والإنهاء:

تستمر الالتزامات المبينة في هذه الاتفاقية حتى يتم اعتبار المعلومات السرية المفصح عنها للمتلقى، من قبل المفصح بأنها اصبحت غير سرية، والمفصح يقوم بتوصيل هذه المعلومات للمتلقي كتابيا. ويجوز تعديل أو تبديل أو تغيير هذه الاتفاقية فقط وطبقا للاتفاق الكتابي من قبل كلا الطرفين.

10. الضرر والخسائر:

يتعين أن يكون المتلقي مسئولا عن أي ضرر وضد أية خسارة ومسئولية وضرر ومطالبة وتكلفة ومصاريف ناشئة عن سوء استخدام المعلومات السرية والإفصاح من قبل موظفيه أو الذين يقوم بتفويضهم.

11. الإخطارات:

أن جميع المراسلات والإعلانات القانونية والقضائية التي توجه من طرف إلى أخر على عنوانه المبين بهذا العقد أو في آخر عنوان أخطر به أي طرف بكتاب مسجل بعلم الوصول أو عن طريق الرسائل النصية أو عن طريق البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة أتصال إلكترونية حديثة قابلة للحفظ والإستخراج تكون صحيحة ونافذة في حقه ومنتجه لكافة آثارها القانونية ولا يكون أي تغيير لعنوان أي من الطرفين منتجاً لأي أثر إلا من تاريخ تسلم الطرف الأخر الإخطار كتابياً بتغيير هذا العنوان.

وإشهادا بذلك، قام الطرفان بتنفيذ هذه الاتفاقية من قبل ممثليهم الذين تم تفويضهم من خلال سلطتهم لإرغام الطرف الذي يمثلونه.

Version 5.0
December 2025